مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الفيدرالية في العراق: رؤيا ومقترحات
اسم الكاتب: د. ناهض حسن جابر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/605
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الفيدرالية في العراق: رؤيا ومقترحات

د.ناهض حسن جابر

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

المقدمة :

يبلغ مجموع اعضاء الامم المتحدة حاليا ١٩٣دولة، وقد توصلت وحدات منفصلة سابقا، وبفعل الروابط المشتركة بينها الى قرار الانضمام معا في اتحاد فدرالي، كما تم تبني الفدرالية في مناطق شهدت صراعات سابقة، وذلك كحل في اعقاب النزاع المسلح .

ولا يوجد نظام فدرالي واحد يمكن تطبيقه في جميع الانظمة السياسية حتى وان تشابهت مؤسساتها او مشكلاتها ،غير انه يمكن الاستفادة من حالات نجاح تطبيق الانظمة الفدرالية، او فشلها في ايجاد نظام فدرالي يلائم طبيعة وواقع كل دولة ومجتمع ومع تزايد اهمية الفدرالية ،واقرارها دستوريا في العراق فان هذه الدراسة تعد محاولة لتحليل مبررات وكيفية تطبيق الفدرالية في العراق ،من اجل بناء نظام فدرالي يلائم طبيعة المجتمع العراقي .

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها (ان الاشكاليات التي اثيرت وتثار حول الفدرالية والتي يرتبط بعضها بالظروف التي مر بها المجتمع العراقي يرجح الافتراض القائل ان مستقبل العراق وعلى المدى الزمني المنظور والمتوسط سيظل يصارع ما بين مؤيد ومعارض لفكرة الفدرالية ،الامر الذي يرجح ان يكون هذا البلد ساحة واسعة لمزيد من التوترات نتيجة التباين في فهم الفدرالية ويرتبط هذا التباين بتعارض المصالح التي سينطلق منها شركاء العملية السياسية).

وعلى ذلك ستكون هذه الدراسة بمثابة محاولة للإجابة على مجموعة من التساؤلات منها: هل يمكن تطبيق الفدرالية في العراق؟ وما اهم العوامل والاسباب المساعدة في تطبيق الفدرالية ؟ والى اي مدى ستسهم عملية ترسيخ العملية الديمقراطية في نجاح الفدرالية في العراق؟ ستتضمن هذه الدراسة مباحث ثلاث ، في المبحث الاول

سوف نتناول فيه نبذة تاريخيه حول الفيدرالية في العراق ،في المبحث الثاني عوامل واسباب الخيار الفيدرالي في العراق. اما المبحث الثالث سوف يتعلق مقترحات النظام الفيدرالي في العراق وتوزيع العراق الى عدة اقاليم متجانسة جغرافيا واجتماعيا واقتصاديا.

المبحث الاول

نبذة تاريخية حول فكرة الفيدرالية في العراق

لم تعرف الأدبيات السياسية العراقية الحديثة تعبير الفيدرالية– كمفهوم وبنية– قبل عام ١٩٩١، فحتى ذلك التاريخ كان المفهوم اللامركزي الأكثر شيوعا هو الحكم الذاتي .(Autonomy) ، وحتى عندما طالب بعض اعيان البصرة عام ١٩٢١ باستقلال البصرة لم ترد كلمة– فيدرالية– في عريضتهم التي قدموها إلى المندوب السامي في العراق (السير برسي كوكس)، فضلاً عن ان الحركة الكوردية في العراق رفعت شعار (الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان).اما الأخذ والدعوة إلى النظام الفيدرالي في العراق جاء في سياق ظروف خاصة جدا بعد انسحاب العراق من الكويت ١٩٩١ومن ثم سحب الإدارات المركزية– الحكومية– من المنطقة الكوردية، الأمر الذي ترك فراغا كبيرا ملأته الحركة الكوردية مع الأحزاب السياسية العراقية الأُخرى نحو انشاء حكومة كوردية مؤقتة لا تنشد الحكم الذاتي بل الفيدرالية والذي أصبح أمرا واقعا في كوردستان، حين توج هذا الأمر بالدعوة إلى الفيدرالية منذ مؤتمر المعارضة العراقية في فيينا (حزيران/١٩٩٢).

سوف نتطرق في هذا المبحث الى المطالب الفيدرالية في تاريخ العراق الحديث :

الاول: مطلب فيدرالية البصرة ١٩٢١:

في ربيع عام ١٩٢١ ترددت في البصرة شائعات عن تأسيس وشيك لمملكة عربية — اي كيان واحد يمتد من الخليج العربي الى الموصل ، يحكمه امير عربي ، بالوقت نفسه صرح البريطانيون مراراً بنواياهم بتنصيب فيصل بن الحسين ملكا على العراق، وفي نيسان / ابريل نفي السيد (طالب النقيب)، احد ابرز منافسي فيصل على عرش العراق الى سيلان، بحجة انه كان ينوي اثارة القلاقل والعنف (١).

وقد ظهرت اولى بوادر الحركة السياسية الجديدة في البصرة خلال اجتماع بين برسي كوكس واثنين من كبار التجار وملاك الاراضي في المدينة، وهما احمد الصايغ وعبد اللطيف المنديل (٢)،

في ٧ نيسان/ ابريل ١٩٢١ ، وطالب البصريان في المقابلة بإدارة منفصله للبصرة تحت الحكم البريطاني المباشر، وزعما ان البصرة مدينة تجارية ذات مصالح تختلف عن مصالح بغداد، واعربوا عن مخاوفهم بأن يكون حكم بغداد_ الانكليزي اسوأ من النظام العثماني، وكانت ردود الافعال سلبيه من الجانب البريطاني.

وفي ٢٠ حزيران\يونيو قدم بعض اشراف واعيان اهل البصرة مذكره عريضة رسميا الى المندوب السامي البريطاني برسي كوكس لأهالي البصرة وقع عليها (٤٥٠٠) (اربعة الاف وخمسمائة) مواطن بصري بوصفهم ممثلين عن اهالي البصرة في بغداد طالبوا فيها بتطبيق نظام (الادارة المستقلة سياسيا) في ولاية البصرة ، تضمنت ثلاثة وعشرون مطلب لقيام حكومة خاصه بالبصرة ،وان يكون العراق ولايتين (البصرة وبغداد)(٣)، ومن بين الدوافع التي قادت اهالي البصرة الى تقديم العريضة الاتي :

١- الدافع السياسي :

اجمع المراقبون البريطانيون المعاصرون على ان غالبيه (كبار اهل البصرة) كانوا ينحازون للعريضة ومنذ ايار\١٩٢١ فصاعدا، صارت توصف الحركة الانفصالية باستمرار بأنها التيار السياسي المحلي الاكثر شعبيه (٤)، فقد سعى المجلس البلدي في البصرة ان يمرر قراراً يعبر عن رضاءه بالنظام البريطاني وينائى بنفسه عن بغداد، فضلاً عن ذلك ان قسم من الشخصيات النافذة في البصرة قد استفزتهم الاقتراحات القائلة بتنصيب (امير او ملك عربي) على العراق ،الامر الذي دفعهم بالتهديد في الانفصال عن بغداد، من اجل الحفاظ على المصالح التجارية والاستراتيجية والسياسية لكبار الملاك والتجار، خوفا من ضياع امتيازاتهم ، والمحافظة على وجهاتهم العشائرية والمالية والإدارية في البصرة (٥)، على رغم من نفي (طالب النقيب) بقي محركا اساسياً للحركة الانفصالية اذ قام بالتلويح والتهديد والانفصال عن العراق ، خصوصا بعد سماعه باتجاه البريطانيين بتنصيب ملك عربي على العراق واستبعاده عن هذا الطموح.

٢- الدافع الاقتصادي :

تتميز البصرة بالغلة الزراعية والموارد الطبيعية الكثيرة ، وكانت ولاية بغداد في العهد العثماني المتأخر كانت تستحوذ على الجانب الغالب من الموارد المالية وتتمتع بغداد بحصه الاسد من جميع المشاريع التنموية في نواحيها المختلفة ، مقابل ذلك اهمال بعض المدن ومنها (البصرة) ، لذلك احس اهل البصرة بهذا الفارق والتميز بين المركز والفرع، فأشاروا صراحة الى الدوافع لهذه المطالبة في (العريضة) انفا الذكر (٦).

٣- الدافع الاجتماعي :

من الناحية الاجتماعية كان يهيمن على دعاة الانفصال السياسي ، طبقة من التجار وملاك الاراضي ، واغلبهم منحدرون من اصول (غير عراقية) تتوزع بين (نجد والحجاز) ،اذ كانوا يطمعون بانفصال البصرة عن العراق ، ويميلون اكثر الى مواطن اسلافهم في نجد، لاسيما المنديل والصانع، وكذلك نحو الخليج ، حيث اضفت عليهم نشاطاتهم الدبلوماسية بعض الهيبة اذ اكتسبوا معرفة بطرق بديلة للتنظيم السياسي خارج المنظومة العثمانية(٧).

ومن واقع هذه الخلفية يتبين بأن الدافع لم يكن منحصراً في المصلحة المحلية (البصرية) سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، بل الحفاظ على مصالحهم خوفا من العهد الجديد _الاحتلال البريطاني_ والذي سيحكم حكماً مركزياً يفقدهم امتيازاتهم وطموحهم السياسي والاقتصادي والمحلي.

٤- الدافع الثقافي:

تمتاز البصرة تاريخياً بتنورها الحضاري والثقافي عبر اتصالها بالعالم الخارجي ، فالمواطنون في هذه المناطق اكثر ادراكاً وثقافة من غيرهم ، اذ كانت تصلهم المعلومات والتجارب السياسية لنظم الحكم من بقية دول العالم ، وكانت السابقة في الوعي بمفهوم حق تقرير المصير عن طريق تبني الحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية ، وهذا ما نراه واضحاً في الفقرة (٥) من العريضة التي تنص: (في حين ان اهالي البصرة يقدرون، او بالأحرى يستحسنون مبادئ تقرير مصير بلادهم بأنفسهم، تلك المبادئ التي على وشك ان تنشئ حكومة عربية في البلاد المحتلة يلتمسون من حكومة جلالته تطبيق هذه المبادئ بدقة على مقاطعة البصرة وان تكفل لها إدارة ممتازة)٨).

٥- الدافع الجغرافي :

ان الموقع الخاص للبصرة كميناء منفتح ذي طبيعة تجارية قوية ، والاعتقاد بأن تقدم البصرة (سيكون مخالفاً في نوعه وسرعته لتقدم العراق) وكانت هذه الاحوال تعني ان اهالي البصرة يجب النظر اليهم بوصفهم " فئة الاقلية " من بين سكان المنطقة الخاضعة للسيطرة البريطانية ، ولا توجد اية اشارات الى اي تراث تاريخي خاص، او ديني ، او عرقي ، بمعزل عن وضع البصرة كمنطقة منفتحة عالمياً (٩).

فضلا عن ذلك، كان اهالي البصرة (عبر وجهائها وتجارها ومثقفيها) يتابعون ما يجري من تطورات في مناطق اخرى من الدولة العثمانية خصوصا في منطقة الخليج العربي، وهذا ما توج عمليا في تأسيس (طالب النقيب) (جمعية الاصلاح البصرية) ، اذ اصدرت الجمعية برنامجاً سياسياً \ ثقافياً دعت فيه الى اللامركزية

الإدارية العامة لولاية البصرة مع السيطرة المحلية على الريع ، وترك امور السياسة الخارجية والدفاع والاتصالات على مستوى الدولة(١٠)، وهذا البرنامج في حد ذاته يعد بياناً واضحاً لفهم اللامركزية السياسية الفدرالية .

واكثر من ذلك وفي ذات الوقت طالب ممثلي بلدة الزبير الصحراوية الصغيرة غرب البصرة وجوداً سياسياً منفصلاً ، وقد شكل هذا التطور هجوماً على جوهر الحركة الانفصالية في البصرة ، التي كان ابرز ممثليها ينحدرون من اصل نجدي وهما زبيريان بالولادة ، اذ تزعم مخطط الامارة المنفصلة في الزبير الشيخ ابراهيم ابن عبدالله ، الذي رأى الزبير كياناً سياسياً مستقلاً ، وكان يحتج بأن الزبير تشترك في بعض خصائصها مع اقاليم اخرى صغرى في المنطقة مثل (الكويت وقطر ، وكذلك الخميسية في صحراء شمال غرب البصرة) في كونها حافظت على (المشيخة العرفية الشرعية) طوال العهد العثماني وسنوات الحرب ، فمن الناحية التاريخية ، كانت الزبير استحكاماً للبصرة ، مستقلة عنها لكنها تحتفظ معها بعلاقات ودية ، وهي مستعدة لتوفير العون المسلح لها عند الحاجة ، بالإضافة الى ذلك تتميز الزبير عن المناطق المجاورة لها من ناحية الثقافة والدين ،اذ يتبع اهلها المذهب الحنبلي المتشدد في الفقه ، وهذا ما يميز اهل الزبير عن (البصرة والعراق) ويفضي عليهم شبهاً اكبر بأهل نجد (١١)، الامر الذي اعطى تبريرا لمعارضي الحركة الانفصالية في مهاجمة الحركة في البصرة.

مع ذلك افلح – الانفصاليون – في البصرة من جذب بعض ابناء الزبير الى مشروعهم ، ورؤيتهم عن البصرة (المنفصلة عن العراق) وبضمنها الزبير .

لقد واجه مشروع الفدرالية معارضة من بعض اهالي البصرة بوصفها حركة انفصالية ضد المصلحة العامة ، للدولة ، وبذلك دفنت هذه الدعوة ،ويمكن ان نستنتج عدداً من العوامل التي اسهمت في فشل هذه الدعوة ففي بواكير العشرينات ، كانت هناك عوامل متعددة تعمل لمصلحة المشروع الانفصالي ، كما مر بنا، على انه ثبت في النهاية ان موقع البصرة الاستراتيجي واراضي التمور الخصبة وثروتها المادية كل ذلك لم يتمكن في تحصين البصرة بوضع سياسي خاص .

فعلى رغم من عدم تعرض دعاة تقرير المصير الى القمع من قوات الاحتلال البريطاني ، لكن الدعوة فشلت ، لافتقادهم للدعاية في اثارة الحماسة الشعبية لتصوراتهم ، ولم تبذل جهود لإشراك الجماهير الشعبية لهذه الجماعات في المشروع الانفصالي ، فلم يظهر حزب سياسي يدعو للانفصال ، ولم تتبلور حملة دعائية على شكل صحف او ادب ، ولم تتشكل مدرسة لتصبح مركزاً ثقافياً للحركة ، وغير ذلك من الوسائل المعبئة الداعمة للمشروع المقدم.

هذا من جانب ومن جانب اخر ،ان اغلب اهالي البصرة (الشيعة) غلبت عليهم نزعة الاعتكاف عن السياسة والنزعة المعارضة للطائفة ، لاسيما وان دعاة الانفصال اغلبهم من المذهب السني، والقبول بـ(فيصل) ملكاً على العراق ، وكانوا يؤمنون بالحالة الوطنية دون الانفصال عن المركز (العراق).

فضلا عن ذلك ،كان هناك عامل استراتيجي مهم لمصلحة بريطانيا ، في ان البصرة تحتل حجر الزاوية في المصالح البريطانية في المنطقة ، التي تتطلب حضوراً دائماً في هذه المنطقة في مدة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، وبذلك فأن السياسة البريطانية كانت احد المتغيرات المركزية التي اعاقت المشروع واجهضته (١٢).

على ما تقدم يمكن تلخيص اهم المطالب التي تقدم بها البصريون قبيل تشكيل الدولة العراقية بالاتي :

١- قدمت العريضة مخططاً لاستقلال سياسي منفصل للبصرة ، ويعتمد هذا في الجوهر على صيغة اتحادية : حيث توضع (ولايتا العراق والبصرة المتحدتان) تحت ((الوصاية)) ، ويحكمها ((امير)) عربي او (حاكم ينتخبه اهالي العراق) ،وتسمية حاكم محلي (يعينه حاكم الولايتين المتحدتين من بين ثلاثة افراد ينتخبهم مجلس البصرة) وقضايا الدفاع والامن الداخلي (يكون للبصرة جيشها الخاص وقوة من رجال الشرطة خاصة بها)، كذلك قضايا التشريع ونظام الضرائب ، ويكون للدولة الفيدرالية المقترحة سياسة خارجية ، وتشترك الولايتان في تعيين ممثليها السياسيين في الخارج وتشترك مع الدولة بالإدارة المالية، ووحدة المقاييس والاوزان ، وفي نظام الطرق والمواصلات والبريد والبرق) (١٣) .

٢- يكون للولاية جانب تشريعي منتخب – يكون له اختصاص وظيفي مطلق – وسلطة تامة في اصدارات المصادقة على التشريعات المحلية المحضة ، مع حق (حاكم الدولة العراقية) رفض او طلب تعديل اي تشريع غير محلي وذاتي يختص بشؤون العامة ، ويمس المصلحة العامة لأهل العراق ، كقانون (التجنيس ، والجنسية) وتسليم المجرمين وتنفيذ الاحكام القضائية ، والأوامر التنفيذية العامة.

هذه المسائل الوطنية يتم سنها وتعديلها من مجلس مؤلف في عدد متساو من ممثلي كلتا الولايتين ، وفي حالة اختلاف الآراء يرجع الامر ويعرض الموضوع على ممثل رئيس الدولة للبت فيه(١٤).

ثانيا : مطالب اكراد العراق

اتبع المحتلون الانجليز منذ بداية احتلالهم لبغداد سياسة مميزة بالنسبة للمنطقة الكردية ، وهي ادارتها مباشرتاً من قبل الحكام السياسيين المرتبطين بالإدارة البريطانية في بغداد ، واستمرت هذه السياسة حتى بعد تأليف الحكومة العراقية ، وكان الانجليز ملزمين شكلياً ببنود معاهدة (سيفر) برغم انهم كانوا يعملون ضد

تلك البنود ولإلغائها بالوقت المناسب ، وكان وزير مستعمرات تشرشل من الميالين الى اقامة بعض الكيانات الكردية الصغيرة المنفصلة في العراق تحت الاشراف البريطاني ، في حين ان (برسي كوكس) المندوب السامي البريطاني كان يفضل الابقاء جهد الامكان على المناطق الكردية العراقية، داخل العراق، وتحت الاشراف البريطاني (١٥).

فقد طرح الملك فيصل الاول عام ١٩٢١، الحكم الذاتي بوصفه اسلوب يحكم به العراق المتنوع عرقيا، وبين ان العلاقة بين الوية (محافظات)العراق الشمالية ذات الغالبية الكردية، والحكومة المركزية ستتأسس على وفق هذه الفكرة ،رغبة منه في اقناع الاكراد بقبول التحاق اقليمهم بالدولة العراقية ،علما ان المنطقة الكردية كانت تدار اداريا من موظفين انكليز يعاونهم نخبة من وجهاء الأكراد (١٦)

لذا فأن فكرة الحكم الذاتي لم تكن وليدة التفكير السياسي للملك فيصل او الضباط الشريفيين، وانما جاءت امتدادا لما كان قد طرحه السر(برسي كوكس)، و (غرترود بيل) السكرتيرة الشرقية في دار الانتداب في المدة التي تلت عقد مؤتمر القاهرة في١٢ \اذار \١٩٢١، وقبل انعقاد ذلك المؤتمر حاولت الوزارة العراقية التي كانت يرأسها (عبد الرحمن النقيب) اقرار مشروع الحاق الجزء الشمالي من العراق مباشرة بالدولة العراقية في كانون الاول ١٩٢٠ من جانب واحد ، ومن دون استشارة الموظفين البريطانيين ،او استطلاع رغبات سكانه (١٧).

وفي عام ١٩٢٢ –١٩٢٣ حاولت تركيا مع الحلفاء ابرام معاهدة جديدة بدلا من معاهدة سيفر، وبالفعل تم التوصل الى ابرام معاهدة لوزان في ٢٤\تموز\١٩٢٣ ، التي اهملت كليا الاشارة الى الكرد وحقوقهم ، وتبين فيما بعد بأن وعود الحلفاء للكرُد ، وكذلك نصوص معاهدة سيفر المتعلقة بحقوقهم ، لم يعد لها وجود يذكر (١٨).

وهناك من يذكر بأن بريطانيا خشيت من أنه في حالة تأسيس دولة كوردية في جنوب كردستان سينتفع بها الروس دون غيرهم ، ولذلك صرفت النظر عن أمر اقامة مثل هذه الدولة في معاهدة لوزان(١٩).

ومهما يكن من امر فقد وجد للكرُد انفسهم، وعلى الرغم من ارادتهم موزعين على اربعة دول وهي تركيا ، ايران ، سوريا، العراق.

الامر الذي دفعه الشيخ محمود الحفيد الاستيلاء على مدينة السليمانية في الحادي والعشرين من مايس \١٩١٩ وقبض على الحكام السياسيين البريطانيين وأعلن نفسه حاكما عاماً وتوجه للسيطرة على كركوك مما ادى الى تحرك الحكومة البريطانية، واتخاذ ما يلزم لقمع الحركة فتراجعت القوات الكردية وأسر الشيخ محمود ونفي الى الهند، وقامت القوات البريطانية بأعاده احتلال مدينة السليمانية بعد مناوشات طفيفة (٢٠)

وبعد تشكيل الحكومة العراقية عام ١٩٢٠، احتفظ المندوب السامي بالسيطرة المباشرة على المناطق الكردية، واستمر حاكماً على السليمانية حتى أواخر ١٩٢٢، وكانت السلطات الانجليزية تؤيد ضم هذه المناطق الى العراق حيث تذهب بأنه من الصعوبة بمكان فصل هذه المناطق عن العراق لما لهذا الفصل من اضرار اقتصادية، اذ برر ذلك انعدام العلاقات الاقتصادية ما بين كردستان الجنوبية وكلاً من كردستان تركيا وايران (٢١).

وعدل المندوب السامي في بغداد عن مسألة بقاء السليمانية تحت هيمنته المباشرة بعد عقد بروتوكول الثلاثين من نيسان/١٩٢٣ بين العراق وبريطانيا، فعدت السليمانية لواء كبقية الالوية العراقية الاخرى ، كما ان مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في ١١\تموز\١٩٢٣ ، وفي محاولة منه لتهدئة الاوضاع وتطمين النفوس اصدر القرار الاتي:

١- ان الحكومة لا تنوي تعيين موظف عربي في الاقضية الكردية ماعدا الموظفين الفنيين .
٢- ولا تنوي اجبار سكان الاقضية الكردية عن استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية.
٣- ان تحفظ كما يجب حقوق السكان والوظائف الدينية والمدنية في الاقضية المذكورة (٢٢)

غير ان الشيخ محمود عاد وهاجم مدينة السليمانية واستولى عليها في تموز عام ١٩٢٣ واخذ يحكمها مجددا ، في الوقت الذي اسفرت المفاوضات بين الحلفاء وتركيا عن عقد معاهدة لوزان في ٢٤ \تموز\ ١٩٢٣، ولم تأتي هذه المعاهدة على ذكر الكرد كما اسلفنا (٢٣).

ان الاحوال التي استجدت بعد لوزان دفعت الانكليز الى ان يجعلوا من ابتعادهم عن الكورد وتنكرهم لهم ولحقوقهم وسيلة للتقرب من الدول الثلاث تركيا، ايران ، العراق .

وبقي محمود الحفيد يحكم السليمانية ما يقارب السنة حتى تموز عام ١٩٢٤ اذ تمكنت الحكومة العراقية بمساعدة القوة الجوية البريطانية من اعادة السيطرة على السليمانية واخراج الشيخ منها مجدداً بلجوئه للمنطقة الجبلية المجاورة لها ، وبقي يتحصن في تلك الجبال حتى اجبر على الخروج من العراق والاقامة بإيران عام ١٩٢٧(٢٤).

وفي عام ١٩٣٠وعلى اثر توقيع المعاهدة العراقية – البريطانية الرابعة التي لم تذكر حقوق واضحة للكرد وما تلى ذلك من احداث واشتباكات التي حصلت على اثر توقيع المعاهدة ادى ذلك بالشيخ محمود الحفيد الى ترك منفاه الجبري في ايران والعودة الى السليمانية وانظم اليه العديد من اهالي المنطقة ، مما شكل تهديداً خطيراً لموقف الحكومة العراقية ، خاصه انه ارسل مذكرة للمندوب السامي في بغداد طالب منه فيها تشكيل

حكومة كردية في المناطق الكردية الممتدة من زاخو حتى خانقين على ان تكون هذه الحكومة تحت الانتداب البريطاني ولكنه لم يستلم اي رد على تلك المطالب (٢٥).بل بدلا من ذلك قام كل من المندوب السامي في بغداد ووزير الداخلية بإنذاره بالعودة الى ما وراء الحدود من حيث ما اتى لكن الشيخ محمود رفض تلك الانذارات مما ادى الى اندلاع اشتباكات مسلحة بين الطرفين في منطقتي جوراته وبنجوين شمال السليمانية(٢٦)، واستمرت هذه الاشتباكات من شهر تشرين الاول عام ١٩٣٠ حتى الثالث عشر من ايار ١٩٣١ بتسليم الشيخ محمود نفسه للسلطات العراقية والتي نقلته الى السماوة ثم الى الناصرية ثم الى عانه ومنها الى العاصمة بغداد اذ سمح له الاقامة فيها بعد ان قررت تلك السلطات مصادرة املاكه.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية تجددت الآمال لدى الكرد في الحكم الذاتي نتيجة لتنامي الروح القومية في صفوف العناصر المثقفة من الكرد ، وظهور التنظيمات الحزبية الكردية كحزب هيأوا (الامل) وكذلك نتيجة تشجيع هذه الروح القومية الكردية ، والتحدث عن الحكم الذاتي من قبل بعض الدول كالولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا (٢٧)

وعندما ادركت الحكومة العراقية ومن خلفها الحكومة البريطانية بعدم جدوى الحل العسكري في تلك المرحلة لانشغال بريطانيا بالحرب العالمية الثانية تحولت الى الحوار والمفاوضات لكسب الوقت واتباع الاساليب التكتيكية للقضاء على الحركة المسلحة الكردية ، فأرسلت احد وزرائها في كانون الثاني ١٩٤٤ والتقى مع قائد الثورة الملا مصطفى البارزاني الذي سلم المطالب الكردية الى الوزير الزائر (٢٨).، والتي يمكن حصرها فيما يأتي:

١- تشكيل ولاية كردية ممتازة تحتوي على الوية كركوك ،السليمانية، اربيل، واقضية الموصل الكردية دهوك ، و زاخو ، عمادية ، عقرة ، سنجار، الشيخان ، واقضية ديالى كمندلي وخانقين .
٢- اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في الولاية.
٣- تعيين وزير كردي يكون مسؤولاً عن ولاية كردستان.
٤- تعيين معاون وزير كردي في كل وزارة من وزارات الدولة.
٥- في ولاية كردستان تبقى الشؤون العسكرية والمالية والخارجية من اختصاصات الحكومة المركزية.
٦- دفع التعويضات للمتضررين.
٧- اعادة المبعدين الى المنطقة واطلاق سراح السجناء.
٨- عزل او نقل الموظفين الذين اشتهروا بأخذ الرشوة واساءة السلطة.
٩- فتح المدارس والمستشفيات ، وشق الطرق واعمار المنطقة.

وبعد احداث تموز عام ١٩٥٨ استبشر الكرد خيراً على امل تحقيق امانيهم القومية المشروعة في ظلها ،وساد العراق جو من التفاؤل لمدة من الزمن للكرد خصوصا، اذا نص الدستور المؤقت الصادر في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٨ على ((ان العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن))، وكما تم تشكيل مجلس السيادة وهو اعلى سلطة دستورية في البلاد من رئيس وعضوين احدهم كردياً ، وسمحت حكومة آنذاك بعودة الملا مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ورفاقه الى العراق ، وتم منح اجازة العمل السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في التاسع من شباط عام ١٩٦٠ (٢٩)،الا ان الصراع على السلطة ادى الى انقسام الاحزاب السياسية مما ادى الى انهيار جبهة الاتحاد الوطني التي كانت تظم تحت لوائها الاحزاب الوطنية المهمة في حينه (٣٠).

وفي عام ١٩٦١ قدم البارزاني باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني عريضة طالب فيها بالاستقلال الذاتي الموسع في نطاق الدولة العراقية على ان ينفق في كردستان قسط كبير من عائد صناعة البترول في كركوك – موصل ، ورفض عبد الكريم قاسم الطلب ، فاندلعت حرب في الحادي عشر من شهر ايلول ١٩٦١، تدخل الجيش العراقي لحسم الموقف في كردستان(٣١).

وبعد احداث ٨ شباط ١٩٦٣ ، حاول الكرد ان يتوصلوا الى الحل السلمي للقضية الكردية مع السلطة الجديدة وارسلوا مطالبهم ، واحتوت المذكرة المرسلة على (تحقيق الشروط التمهيدية الاتية فوراً : الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي بحق تقرير المصير ، ويجب ان يدون هذا في الدستور المؤقت ومن ثم في الدستور الدائم للحكومة العراقية ، اعلان العفو العام لكل السجناء الذين اعتقلوا لعلاقتهم في الحركة الوطنية الكردية ، واعادة جميع الذين طردوا من المؤسسات الحكومية الى مناصبهم ، رفع الحصار الاقتصادي عن كردستان، سحب القوات الحكومية من كردستان لخلق جو من التفاهم والثقة ، وكما اشارت المذكرة الى ضرورة تحديد جغرافية كردستان وتأسيس المجلس التشريعي والتنفيذي القومي الكردي ، كما احتوت المذكرة المطالب القانونية للشعب الكردي في مجال الاقتصاد والثقافة ، وفي الوقت الذي احتوت المذكرة ايضاً على تأسيس الجيش والوطني الكردي وفتح المدارس العسكرية في منطقة كردستان ، فأن المذكرة اشارت الى تولي الحكومة المركزية السياسة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الخارجية للبلاد (٣٢)،

وكان رد الحكومة العراقية في حزيران ١٩٦٣ رداً عسكريا بدأ بإطلاق النار في جميع مدن كردستان ، واعتقال العديد من المواطنين.

ولم يكن الحال افضل في زمن حكومة (عبد السلام عارف) ، بعد انهيار حكم البعثيين اعلن (عبدالسلام) دستورا جديدا في البلاد ، ورغبة في الاعتراف بحقوق الشعب الكردي. واستجاب له (البرزاني) موضحا له بأنه

رجل السلام ، وصرح قائلاً : ((ان موقفنا واضح نحن نعتبره عادلاً فنحن لا نريد الحرب ولن نبدأها، ولكننا سنواصل تدعيم حكمنا الذاتي وتوحيد ادواتنا ، واذا هوجمنا فأننا سندافع عن انفسنا بنفس التصميم الذي دافعنا به عندما هاجمنا قاسم والبعثيون ، ونحن لا شك ابدا نتيجة نضالنا من اجل الحرية) (٣٣).

وقد اصدرت الحكومة الدستور المؤقت الجديد في الثالث من ايار عام ١٩٦٤ والذي كان ذا وقع سيء على كرد العراق لأنه شكل تراجعاً عن دستور السابع والعشرين من تموز ١٩٥٨ والذي نص في المادة الثالثة منه على كون العرب والاكراد شركاء في العراق (٣٤).

وفي اوائل ١٩٦٦ استؤنف القتال واستمر عاما كاملا دون ان يحقق نجاح ملموس للحكومة (٣٥) ، وفي نيسان فارق عبدالسلام عارف الحياة على اثر حادث طائرة مروحية ، وتم نقل السلطة سلمياً الى شقيقه عبدالرحمن عارف ، واستمرت في تلك المرحلة حالت الا حرب والا سلام بين الطرفين حتى مجيء حزب البعث العربي الاشتراكي الى الحكم للمرة الثانية في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ وسادت بعدها فترة من الهدوء المشوب بالحذر سرعان ما اعقبتها موجة شديدة من القتال في عام ١٩٦٩ (٣٦)، غير انه اخذت ملامح التغيير في سياسة حزب البعث تجاه القضية الكردية تبدأ بالظهور وذلك من خلال مقررات المؤتمر القطري السابع لهذا الحزب والمنعقد في كانون الثاني ١٩٦٩ والذي كان مخصصاً في جزء كبير منه لمعالجة المسألة الكردية (٣٧).

ولكن النقطة الفاصلة جاءت كما يرى الدكتور (سعد ناجي جواد) خلال شهري اذار ونيسان عام ١٩٦٩ حيث اقنعت الحكومة بوجوب اللجوء الى الحل السلمي للمشكلة الكردية من خلال التفاوض مع الحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني، وهو يعزو ذلك لأسباب ثلاثة ، اولهما : نجاح البيشمركة في مهاجمة منشآت النفط في كركوك بأسلحة جديدة ومتطورة ، وثانيها والاكثر اهمية هو قرار ايران في نيسان ١٩٦٩ بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٧ المعقودة مع العراق ، اما السبب الثالث فهو مشاكل العراق المتزايدة مع شركات النفط الاجنبية.

وبعد محاولات جس النبض والتودد المتبادل بين الطرفين بدأت المفاوضات الفعلية بينهما في كانون الثاني عام ١٩٧٠ في بغداد ، كان سير المفاوضات بطيء بسبب وجود خلافات كثيرة ابرزها حول مدينة كركوك الغنية بالنفط، ويمكن القول ان هذه المفاوضات وصلت الى حافة الفشل ، غير ان الجهود المحمومة لصدام حسين اثمرت عن تذليل بعض الخلافات وتأجيل البعض الاخر فيها ، وبالتالي توقيع اتفاقية اذار وصدور بيان الحادي عشر من اذار الذي يعد اول اعتراف صريح من قبل الحكومة العراقية بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي، وبذلك سجلت حكومة البعث الثانية عصب السبق في هذا الميدان (٣٨).

غير انه حصلت فيما بعد خلافات كبيرة بين الحكومة وبين الحزب الديمقراطي والحركة الكردية حول اسلوب تطبيق الحكم الذاتي ، وظهر جلياً بأن الحكومة تراجعت عن الروح التي سادت اثناء المفاوضات واثناء توقيع الاتفاقية، وتفاقمت تلك الخلافات الى الحد الذي حدا بالحكومة العراقية الى إصدار قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ ومن جانب واحد دون استشارة الحركة الكردية ، وكذلك استبعاد كركوك وخانقين ومندلي وكفرى وسنجار والشيخان وغيرها من الاقضية الكردية من منطقة الحكم الذاتي الامر، الذي ادى الى تجدد القتال بين الطرفين بضراوة واستمرار هذا القتال لمدة سنة تقريبا من اذار ١٩٧٤ حتى اذار ١٩٧٥، حيث وقع كل من العراق وايران وبمساعدة الجزائر على اتفاقية السادس من اذار التي حاصرت الحركة الكردية وانهاء النزاع المسلح(٣٩).

ومما تقدم نرى فشلت جميع المبادرات لحل القضية الكردية لأسباب داخلية وخارجية وما صاحبها من خسائر بشرية ومادية لكلا الطرفين (الحكومة المركزية – ومنطقة كردستان) ،ولكن تمكنت الحركة الكردية من العودة الى ميدان العمل تدريجيا وبصورة بالغة الصعوبة نتيجة تدمير البنى التحتية في المنطقة، وساعدها في ذلك اندلاع الحرب العراقية – الايرانية (١٩٨٠– ١٩٨٨)، وبعد ذلك غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ، واضطر الجيش العراقي للانسحاب منها خلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، اذ فقدت السلطة المركزية سيطرتها في بادئ الامر على المحافظات الجنوبية ، واجرت مفاوضات مع الاحزاب الكردية اسفرت عن اتفاق جديد لتطوير الحكم الذاتي في تموز ١٩٩١ ، ولكن هذه المفاوضات فشلت ايضاً نتيجة تمسك الحكومة المركزية بإلغاء المعارضة المسلحة والالتزام بالشرعية واستبعاد مناطق النفط في كركوك والموصل من المفاوضات ، وفي تطور لاحق تحت ضغط الواقع الدولي بعد عام ١٩٩٠ اضطرت السلطة المركزية بالانسحاب من المنطقة الكردية، والذي تزعمته الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا باستحداث ما عرف بـ (المناطق الأمنة) في شمال العراق ، ادى هذا الفراغ السياسي الى عودة القيادات الكردية واصبحت المنطقة تتمتع بحكم ذاتي من الحزبيين الرئيسين (الحزب الديمقراطي الكردستاني – والاتحاد الوطني الكردستاني) ، واجريت عام ١٩٩٢ انتخابات في كردستان ادت الى قيام برلمان كردستان في المنطقة وتشكيل حكومة كردستانية ، غير ان تدخلات (ايران وتركيا) ادت الى تغير في تحالفات الحزبين الامر الذي افضى الى نزاع مسلح حتى تدخلت الولايات المتحدة الامريكية لفض النزاع في واشنطن ١٥\ ايلول ١٩٩٨ والاتفاق على صيغة الفيدرالية كشكل مستقبلي للعلاقات الكردية مع أي نظام سياسي عراقي(٤٠).

وبذلك نشطت القوى السياسية الكردية للمشاركة في مؤتمرات المعارضة العراقية في الخارج وتحديد مستقبل كردستان بعد زوال النظام السياسي السابق ، وبدأ طرح – الفيدرالية – بين الحين والاخر من قبلهما حتى توج

هذا الامر بالدعوة الى اقامة – الفيدرالية – في العراق في الاجتماع الذي عقدته المعارضة العراقية بأطرافها المتعددة في لندن في (١٤–١٥ \كانون الاول \٢٠٠٢) واكدته مرة اخرى في مؤتمر صلاح الدين ٢٠٠٣ (٤١).

وما ان تحقق انهيار النظام السياسي السابق (١٩٦٨ –٢٠٠٣) في ٩\٤\٢٠٠٣ حتى سارعت القوى السياسية العراقية الى ما تم الاتفاق عليه سابقاَ ، فأقر قانون ادارة الدولة العراقية الجديدة عام ٢٠٠٤، وثبته ايضاَ الدستور العراقي الدائم والنافذ لعام ٢٠٠٥.

المبحث الثاني

عوامل وأسباب الخيار الفيدرالي

توجد عدة اسباب حقيقية تبرر اعتماد الفيدرالية كخيار استراتيجي لبناء نظام سياسي فاعل في العراق في الوقت الحاضر ، فبعد انتهاء حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ –١٩٩١) تنامى الادراك لدى المعارضة العراقية السياسية بضرورة الاعتراف بتعدد وتنوع المجتمع العراقي اداريا وسياسيا، وعلى هذا الاساس بدأت اطروحة فدرالية العراق تحتل اهمية في الادبيات السياسية عند بعض اطراف المعارضة العراقية – خصوصا الاطراف الكردية ، الا انها بقيت في اطار العموميات فالنقطة الأساسية فيها تقاسم الصلاحيات بين العرب والكرد، وبعد التغيير السياسي في العراق ٩\ ٤\ ٢٠٠٣ تم الاعلان عن الصيغة الجديدة للحكم (النظام الاتحادي – الفيدرالي).

ساده مصطلح الفيدرالية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) بصورة كبيرة وبخاصةً بعد المناقشات المطولة حول صياغة الدستور العراقي الجديد ،وما تلاه من تصويت شعبي على ذلك الدستور، وقد كان موضوع الفيدرالية من ابرز قضايا الخلاف على مسودة الدستور إلى أن خرج بشكله النهائي، ولكن موضوع الفيدرالية لم يُحسم بعد، وقد وجد العديد من الباحثين أن هناك قصور كبير في فهم الفيدرالية بين أوساط الشعب العراقي، وقد اختلفت التفسيرات في هذا المجال، إذ اعده البعض تقسيم للعراق، بينما اعده البعض الآخر إنقاذ للوضع القائم، وبحسب تقرير للأمم المتحدة حول التطور البشري الذي يرتب ١٨٠ دولة نجد أن هنالك أربعة دول فيدرالية بين أفضل ستة دول من حيث نوعية الحياة وهي: أستراليا، كندا، بلجيكا، والولايات المتحدة؛ بعدها بقليل تأتي سويسرا وألمانيا . وقد تكون الفيدرالية شكلا مناسبا للحرية والديمقراطية وللنظام السياسي بوصفها شكلا من التقسيم العادل لتوزيع السلطات بين جميع قطاعات الشعب وفصائله المكونة وهي في كل الأحوال لن تكون

بالإكراه ولا بالشروط المسبقة بل بأقناع الشعب بأهمية هذا الشكل النظامي لإدارة الدولة وهذا يتطلب دراسات اقتصادية ومالية واسعة وعميقة و تتطلب دراسات سكانية وإحصائية واسعة وعميقة .

لقد جاء الدستور العراق لعام (٢٠٠٥) ليغير شكل الدولة العراقية من دولة موحدة بسيطة إلى نظام جديد هو نظام الدولة المركبة الفيدرالية الذي يتميزه بخصائص ويبنى على مبادئ تختلف إلى حد كبير عن ما هو موجود في الدولة الموحدة البسيطة ، وقد لعبت الطائفية في العراق دوراً في الديناميكية السياسية المعقدة فيما يخص فيدرالية البلاد. كان هناك تحركات فيدرالية في محافظات تحت سيطرة سنية (صلاح الدين، ديالى، الأنبار) و محافظات تحت سيطرة شيعية (البصرة) ، وبقية محافظات الجنوب كما أن الجماعات الغير طائفية أيضاً لعبت دوراً في اتجاهات الفيدرالية، خاصة في أقصى جنوب العراق ، كان هناك بعض الدعوات مؤخراً لتقسيمات على أسس جغرافية و ليس طائفية، لكن التوتر الطائفي يبقى بين قادة الطوائف السنية و الشيعية الداعمين للفيدرالية(٤٢) ، و قد عارض نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي السابق باستمرار النظام الفيدرالي الذي من شأنه أن ينتزع منه جزء من قوته بوصفة قائداً للبلاد.

ان الإقليم الفيدرالي الوحيد و الموجود منذ أواخر ٢٠١١ هو حكومة إقليم كردستان (KRG).لكن لوحظت زيادة في التحركات الداعمة للفيدرالية في كلا المناطق الشيعية (جنوب البلاد) و السنية (في الوسط – الشمال) منذ عام ٢٠١٠ ، ففي المناطق الجنوبية ، تعالت أصوات مطالبة بالفيدرالية من عدة محافظات غنية بالنفط في جنوب العراق منها (ميسان، ذي قار ، البصرة). لكن البصرة كانت أكثر محافظات الجنوب ثباتاً ووضوحاً ورغبة بالفيدرالية. و في عام ٢٠٠٥ قام كادر من السياسيين معظمهم من العلمانيين الشيعة بالدفع لإنشاء إقليم مستقل، مشكلين بذلك تحدياً مباشراً لسلطة حكومة بغداد المركزية. و حسب الداعمين للفكرة، فإن واحداً من أهم عوامل المطالبة بالاستقلالية ،هو أنه و على الرغم من وجود معظم الاحتياطي العراقي من النفط بالقرب من البصرة على رأس الخليج ، إلا أن الجنوب الفقير لم يتلق أبداً حصته العادلة من عائدات النفط. كما ان الأمور الطائفية أيضاً كانت موضع خلاف. ذلك أن السياسيين الشيعة كانوا يجادلون بأنهم لا يثقون ببغداد بعد عقود من القمع في ظل الحكومة البعثية السابقة . تركز الشعور بالفيدرالية في جنوب العراق في مناطق قرنة و الزبير في محافظة البصرة ، حيث يميل التركيز على برامج غير طائفية لتحويل البصرة إلى إقليم فيدرالي صغير على اؤسس جغرافية و تاريخه بدلاً من طائفة معظم سكانه و هم الشيعية(٤٣).

وبعد المجلس الاسلامي الأعلى في العراق (ISCI) ، و المعروف سابقاً باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI) ، هو واحد من الفصائل السياسية الرئيسية الداعمة لمنطقة شيعية تتمتع بحكم ذاتي في جنوب العراق.

وفي المناطق الشمالية والغربية (محافظة الانبار) كان هناك انتعاش عام للمشاعر المؤيدة للفيدرالية في المناطق ذات الأغلبية السنية بحلول أواخر عام ٢٠١١. تحت عنوان زيارة إلى بريطانيا من قبل رئيس البرلمان العراقي السابق أسامة النجفي، ووفقاً ل BBC فإن النجفي قال بأن السنة في العراق يشعرون أن حكومة بغداد المركزية تعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية. وفي حال لم يطرأ أي تحسن سيجد العديد أنفسهم مضطرون للمطالبة بإنشاء "إقليم فيدرالي على أساس جغرافي"(٤٤). اذ تعتبر محافظة صلاح الدين، وسط — شمال العراق وشمال العاصمة بغداد واحدة من المناطق السنية الرئيسية في الحراك الفيدرالي في ما بعد فترة ٢٠٠٥. ففي شهر تشرين الأول ٢٠١١ قام مجلس محافظة صلاح الدين بإعلان الفيدرالية في معارضة مباشرة للإجراءات المنصوص عليها في دستور ٢٠٠٥ و التي تقول بأن ليس السياسيين بل ناخبي المحافظة هم من يقرر الفيدرالية ،و يتم ذلك عبر استفتاء. جوبه قرار المحافظة بمعارضة صارمة من قبل حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي الذي رفض القرار قائلاً أن تكوين الأقاليم على "أساس طائفي" من شأنه أن يؤدي إلى "تقسيم العراق و أنهر من الدم .

وبعد اعتصامات المناطق الغربية في بداية (٢٠١٣) وبالذات بعد اقتحام ساحة اعتصام الحويجة ارتفعت أصوات سنية تدعو الى إنشاء إقليم أو أقاليم في المناطق الغربية، وهذه المرة، أعلنت الحكومة والأحزاب الشيعية الحاكمة بما فيها (المجلس الاعلى الاسلامي) عن معارضتها للمطالب السنية باعتبارها تساهم بتمزيق العراق على أساس طائفي، كما الدعوة لإقامة إقليم سني اعتراضات قوية من قبل الفصائل السنية التي مازالت تأمل بحكم العراق مركزيا، أما سبب مهاجمة بعض المكونات الشيعية للفكرة السنية، والتي كانت تطالب في وقت سابق بإقليم خاص، فإنه يعود الى اعتقادهم بإمكانية سيطرتهم على كل العراق، وتعويض عقود حرمانهم من السلطة، وما داموا يسيطرون على(الكل) فإنهم لا يوافقون على خروج (القسم) من تحت سيطرتهم(٤٥).

ويمكن بيان ابرز العوامل والأسباب المساعدة لإقامة نظام فدرالي في العراق

أولا : العامل السياسي

ان احد العوامل التي دعت من الناحية العملية الى اقامة الفيدراليات هو ارتباط المجتمعات او الدول بروابط سياسية سابقة ، كالولايات المتحدة الامريكية الثلاثة عشر التي

كانت مشتركة في الكونفدرالية الامريكية بعد استقلالها منذ ١٧٧٨ حتى اعلانها النظام الفيدرالي ١٧٨٧(٤٦).

فيما يتعلق في موضوع بحثنا بالشأن العراقي ، فان التجربة السياسية السابقة في حكم العراق (١٩٢١ – ٢٠٠٣) قد افرزت ظواهر سلبيه افضت الى سيادة انموذج الحكم الشمولي ذات الطابع المركزي الشديد للسلطة، يقول (تشارلز تيب) : ((ان الدولة العراقية كانت اداة سلطة موضوعة رهن اشارة من اخذوا بيدهم زمام القيادة ، ومهما كانت الطموحات البعيدة للأشخاص الموجودين في القيادة ، فقد انشغلوا بإدارة الموارد التي تضمن بقاء السلطة بيدهم)) (٤٧) ، وان تركيز السلطة الحق بالعراق (دولة ومجتمعا) كوارث مادية ومعنوية نتيجة التفرد بالقرار السياسي قبالة تهميش الشعب العراقي واختزال الدولة والمجتمع بحزب واحد وشخص واحد تحت دعاوى تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية ، وهذا ادى الى غياب الحريات المدنية والسياسية .

وكانت الانطلاقة الاولى للدعوة الى الفيدرالية وتطبيقها بعد عام ١٩٩١ نتيجة انفصال المنطقة الكردية (الملاذ الامن) والشروع بتأسيس اول تجربة فيدرالية في العراق والتي اصبحت امراً واقعا في سياق الظروف الخاصة التي جرت بالعراق عامة والمنطقة الكردية خاصة ، وقد حفلت مؤتمرات المعارضة السياسية بداً من مؤتمر (فينا ١٩٩٢)الى مؤتمر (صلاح الدين ٢٠٠٢) بدعوات معظم القوى السياسية الى المطالبة بالفيدرالية عبر اقامة الدولة العراقية الديمقراطية والاتحادية التي تقوم على اساس الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية ، وتقرير المصير للكرد ضمن عراق ديمقراطي كبديل نوعي للنظام السياسي المعتمد في ادارة الدولة العراقية ، وقد اصر الكرد على تطبيق مطالبهم في النظام الفيدرالي دستوريا اما الاقليات الدينية والاثنية فهي ايضا ترفض النهج السياسي القديم ، لأنها لا تقبل ان تكون رقما هامشا في معادلة الحياة السياسية العراقية الجديدة ، وعليه فان الاخذ بنظام الفيدرالية سيسهم في توزيع السلطة افقيا وعاموديا والحيلولة دون الاستئثار بالسلطة من المركز الى الجانب الفصل بين السلطات الثلاث ، وهو تعبير عن الممارسة الديمقراطية .

إن قضية الفيدرالية المحتملة في العراق لا يمكن وضعها بمقاييس القومية والجغرافيا، بل بمقاييس الرؤيا السياسية/الثقافية التي تقوم على إدراك الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية ضرورة وقيمة الدولة الشرعية والنظام الديموقراطي الاجتماعي والمجتمع المدني، فهي التنسيق العقلاني للإدارة الذاتية للمجتمع، أي: في النظام الديموقراطي الاجتماعي (٤٨) ، والمقصود هنا هو البديل الفيدرالي، فالفيدرالية هي النظام السياسي والاجتماعي، فلا يقتصر على مصالح الكرد أو مصالح الشيعة أو مصالح السنة والأقليات الأخرى، بل إنه بحاجة

إلى نظام ديموقراطي/فيدرالي يقر بحقوق الجميع ومساواتهم المطلقة أمام القانون على أساس مبدأ المواطنة وحقوق الإنسان، أما الحسابات القومية والدينية والمذهبية والثقافية فهي جزء لا يتجزأ من حقوق المواطن والإنسانية.

إن تجربة سنين بعد التغيير السياسي برهنت إن التشققات والخلافات التي تركها النظام السياسي السابق في الشعب العراقي ومآسي الحروب والإقصاء والاستئثار قد امتدت حتى بعد انهياره، لذا تُعد الفيدرالية حلاً ربما لا مفر منه لمشكلتين تقفان وراء كل ما يجري في العراق، هما معضلتا توزيع السلطة والثروة.

ثانيا: العامل الاجتماعي او تنوع المجتمع العراقي

نقصد بالتنوع في المجتمع وجود اكثر من طائفة واحد متجانسة في أي جانب كان من حيث اللغة او التاريخ او المعتنق او الاصول او الثقافة ، أي وجود قوميات واديان وطوائف متعددة في دولة واحدة.

ولا يمكن ان ننكر بأنه في المجتمعات التعددية تصبح عوامل الاختلاف في القومية او الدين او المذهب او اللغة او الثقافة عوامل تفريق وتمزيق للمجتمع لا عوامل توحيد وتماسك ان لم يجر التعامل مع تلك التعدديات وفق روح العصر(٤٩).

ان العراق الحديث كدولة يرجع في تكوينه وحدوده الحالية الى ما بعد الحرب العالمية الاولى والى الربع الاول من القرن الماضي إذ لا يعد مجتمعا متجانسا ، بل يعد من الدول التي تتعدد فيها الانتماءات الاجتماعية ، أذ التعدد القومي والديني والاثني والمذهبي ، فهناك (العربي والكردي والتركماني والاشوري والشبكي ، وهناك المسلم والمسيحي والصابئة واليزيدي) ، ان هذه التركيبات لها خصوصيتها الثقافية ، وهي تنزع الى المحافظة بلا شك الى اللامركزية في تنظيم نفسها وفي ادارتها، وبما يؤدي الى المحافظة على خصوصيتها القومية والدينية والطائفية واللغوية والثقافية ، وقد يترتب على ما تقدم توزع ولاءات افراد هذه القوميات والطوائف المختلفة بين انتماءاتها الخاصة وبين الولاء للوطن ، وهذا ما بينه الملك فيصل في رسالته المشهورة عام ١٩٣٢(٥٠):

وقد تأكدت حقيقة تنوع المجتمع في الاحصاءات السكانية المتكررة التي جرت في العراق والتي من ابرزها الاحصاء الذي اجرته الادارة البريطانية عام ١٩١٩ عندما كان عدد سكان العراق مليون و ٤٩٢ الف نسمة الذي بين ان المجتمع العراقي يتكون من عدد المكونات الاجتماعية (٥١):

على ما تقدم يمكن الاستنتاج بان قيام – الاقاليم – انعكاس ايجابي على المستوى الاجتماعي اذ تتحول تلك الخصوصيات في النظام الفيدرالي الى عوامل قوة في كيان المجتمع العراقي تزيده استقراراً وثباتاً لأنها تؤدي الى اشباع الانتماءات الفرعية لطموحاتها وتطلعاتها الخاصة بها وابراز تراثها وتقاليدها وحكم نفسها بنفسها في

جانب كبير من امورها ، الامر الذي يترتب عليه تخلصها من الحرمان والكبت ، وما لذلك من تأثير ايجابي في التخفيف من الحساسيات القومية والدينية وتقارب وتلاحم الجماعات المختلفة على الثوابت الوطنية والقواسم المشتركة ، مما قد يؤدي الى زيادة مستوى الولاء للوطن ، هذا ما اكدته وبنجاح تجارب الدول التي تبنت الفيدرالية مثل (سويسرا ، كندا ، استراليا ، المانيا ، بلجيكا ، الهند).

إن المجتمع المنقسم عرقياً ودينياً وذا السلطة التي تحتكرها حكومة مركزية تكون فيها أيّ مجموعة تسيطر على تلك الحكومة، بإمكانها السيطرة بشكل كامل على مقدرات البلاد قاطبة ،وهي كذلك على الاقل في العقل الجمعي للمجموعات الاجتماعية الاخرى، لذلك لا يمكن لمجموعة أن تقنع منافسيها بانها حكومة وطنية تخدم المجتمع بشكل متساوي؛ ولكن الفيدرالية من الممكن أن تكسر مثل هذا النموذج، إذ إن المجاميع الإثنية/الدينية التي هي أقليات في المجتمع، هي في الحقيقة (أغلبية) في مناطقها الخاصة بها في ظل النظام الفيدرالي ، فأن مثل تلك الجماعات ذات الأقلية تستطيع استعمال العملية الديموقراطية في السيطرة على المناطق التي تعيش فيها ، وأن لم تكن لديهم أغلبية في عموم الوطن/الدولة، فضلا عن ذلك أن الأقليات يكون لها تمثيل في الحكومة الاتحادية، بناءً عليه، فان الفيدرالية تمنع حدوث صراعات داخلية لأن من الممكن للأقليات بقبول انتخابات الحكومة المركزية الديموقراطية، حتى وأن لم تستطع الفوز بالانتخابات الوطنية فأن بمقدورها على الرغم من ذلك حماية حقوقها ومصالحها عبر انتخابات حكومة إقليم المنطقة الخاصة بها(٥٢).

إن الانقسامات العرقية والمذهبية في العراق تمثل تحديات حقيقة أمام الدولة، والمجتمع العراقي، ترتكز على الاختلاف المجتمعي الغير منضبط سياسيا ، وهذه إن لم يتم إيجاد الحلول لها (لاسيما وان العراق يمر في مرحلة التحول) فأن مثل هذه التحديات قد تؤدي الى استمرار الصراعات الداخلية العنيفة، وعليه، فأن إيجاد طريقة لمنع هذه الانزلاقات والحد من استفحالها عبر الفيدرالية، فضلاً عن ذلك فأن الديموقراطية لن تكون فعالة إلا إذا رافقتها اللامركزية في السيطرة على السلطة والثروة (٥٣).

وفي حالة العراق، فإن تراكم الاستبداد السياسي طيلة العقود الماضية قد خلق فجوة أو قطيعة بين السلطة السياسية والمجتمع مردها عجز السلطة عن استيعاب حاجات المجتمع المتعددة وعدم تمثيلها في المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية بدرجة تساوي نسبها الديموغرافية وثقلها الاجتماعي والسياسي، فما إن حصل التغيير السياسي ٢٠٠٣ حتى طفت على السطح أغلب الحساسيات القومية، المذهبية، الأثنية، وأصبحت العودة إلى النظام السياسي السابق أمراً متعذراً، فلابد من وجود نظام جديد يؤمن استيعاب هذه الجماعات، وعليه فأن التفكير بمبدأ الفيدرالية بالإمكان أن يضع حداً للمخاطر التي حصلت أو تحصل مستقبلاً.

ثالثا : العامل الاقتصادي

يعد العامل الاقتصادي ذا اهمية كبيرة في حياة المجتمعات والدول ، وعلى هذا العامل تتوقف الجوانب الاجتماعية وبالتالي السياسية والقانونية في المجتمع ، فالاقتصاد هو في غاية الاهمية لأي سلطة كانت وهو يمثل العامود الفقري لكل بلد ،وله تأثير مباشر على كل الاصعدة في الدولة ، لان القيام بالمهام وتنفيذ الواجبات يتطلب وجود اقتصادي قوي .

وفي حالة العراق، فإن النظام السياسي السابق قد أثقل كاهل الاقتصاد العراقي بأعباء كبيرة، وصيره إلى اقتصاد مفكك، وإضعاف ميزانية الدولة بسبب الاعمال العسكرية منذ عام ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٣، فضلاً عن الحملات العسكرية ضد الجنوب والشمال واستمرارية النهج العسكري، ومع احتلال العراق لثاني احتياط نفطي في العالم هذا النفط كان عاملاً من عوامل انتهاك حقوق الإنسان العراقي، إذ إن سيطرة الحاكم (الفرد) ، ومعدل الثروة بيد السلطة الشمولية قادت إلى امتلاك النظام قوة القمع للمعارضة العراقية مما سبب انهياراً في البنية السياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية ، ولأجل مغادرة الحالة المركزية لما سببته من معاناة للشعب العراقي سيما في الجانب الاقتصادي، فهناك رؤيا للداعين إلى الفيدرالية بأن الصيغة الاتحادية يمكن أن تضمن توزيعاً أكثر عدالة لثروات البلاد ، إذ إن العراق يتميز بثرواته الطبيعية المتعددة والمنتشرة في أغلب محافظات العراق لاسيما النفط منها، والأراضي الصالحة للزراعة ومصادر السياحة العامة والسياحة الدينية وبالإمكان إعادة بناء الصناعات الوطنية وتطويرها، كذلك هو الحال في التجارة عبر الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، إذ إن النظام الفيدرالي يخلق فرصة لتلبية حاجات السكان المحليين، وخلق تنمية حقيقية تزيد من أهمية الإقليم ومساهماتها في الدخل المحلي وتحقيق مستوى معاشي جيد للسكان، وإعادة التوازن في تنمية المحافظات ، والحد من مشكلة تفاوت درجة التطور والتنمية بين مختلف المناطق الجغرافية في إطار البلد الواحد، فضلاً عن تنشيط الأقاليم المهمشة واستثمار مواردها (٥٤)،هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخلق الفيدرالية حالة تنافسية بين الأقاليم يمكن أن تحدث نقلات نوعية مهمة وحاسمة على الأصعدة الحياتية للمجتمع، أي إنها تساعد على رفع الغبن والحيف الذي لحق بشرائح وفئات اجتماعية عديدة في المجتمع العراقي، وتساعد في ردم جزء من الهوة الاقتصادية والمعيشية بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر إدارة يسهم سكان محافظات الأقاليم في اختيارهم ووضع الموارد المتاحة تحت سيطرتهم والتعاون معهم لتحقيق التنمية والتطور في مناطقهم (٥٥)، حتى لا يعود الاقتصاد حكراً على الحكومة المركزية، فضلاً عن الاعتمادية المتبادلة في التجارة بين المحافظات.

رابعا : العامل الثقافي

كان التعدد والتنوع الثقافي ولا يزال ماثلاً بحضوره القوي والفاعل، وهو تنوع أصيل ومتجذر فيه تأريخياً ومجتمعياً وجغرافياً، فهو لم ينشأ عن الهجرة (على نحو ما هو عليه الوضع في الولايات المتحدة أو كندا مثلا) وإنما هو موجود تاريخيا وتبلور عبر مدد زمنية جدا قديمة، حتى أتخذ هذا التنوع صورته الحالية على الرغم من تسيس هذه الجماعات وتنافسها، وتبعاً لذلك فإن أصالة وجودها التاريخي والثقافي جعلتها ذات مطالب أصيلة، وهي تكاد تنحصر في التشديد في المشاركة في السلطة والتعبير عن ذاتها الثقافية(٥٦)، بتنوع وتعدد انتماءاتها القومية والدينية والمذهبية ، غير إن الأنظمة السياسية العراقية التي تعاقبت على العراق منذ عام ١٩٢١ حتى عام ٢٠٠٣ لم تستطع أن تدير عملية احتواء واستيعاب هذه الثقافات، سواءً على صعيد الاستيعاب الثقافي، أو الاستيعاب المادي، أم الاستيعاب المؤسسي ،أو اقتسام السلطة.

وبما ان المجتمع العراقي يتميز بوجود درجة عالية من الاستقطاب الذاتي والرغبة في تأكيد الهوية الخاصة لكل منها ، وعدم حصول حرب اهلية شاملة . تؤكد هذا الاستقطاب يعود بجزء كبير منه الى سطوة السلطة المركزية واستبدادها وانكارها العلني للحقائق ، الا ان هذه السلطة نفسها عمقت حالة الاستقطاب ورسختها، وعزلت المكونات العراقية عن بعضها، لتبدو على شكل جزر ثقافية منغلقة على الذات ومتخندقة تجاه الاخر ، فولد ذلك حالة من التوتر وانعدام الثقة بين هذه المكونات (٥٧)،الأمر الذي أفضى (بعد عام ٢٠٠٣) إلى انبعاث الهويات الثقافية العراقية .

إذا، إن عملية القسر والإكراه للجماعات الثقافية أدت إلى الانقسامات السياسية والاجتماعية، في حين اثبتت التجارب انه عندما تمنح الجماعات المختلفة مساحة اكبر في حرية التعبير عن خصوصيتها سيؤدي إلى التماسك وليس العكس، وهذا ما ذهبت إليه الفيدرالية، من ان أسباب نجاحها في إدارة الصراعات يكمن في حقيقة إن الأخذ بالفيدرالية يؤدي إلى تحويل التعبئة السياسية تجاه المراكز الفرعية والحكومات المحلية بدلاً من اتجاهها صوب الحكومة المركزية – الاتحادية ، فضلاً عن جعل التنافس داخل الجماعات أكثر منه بين الجماعات على نحو – يخفف العبء عن الحكومة الوطنية ، وتمنح الجماعات الثقافية المشاركة في السلطة أو الانفصال.

خامسا :العامل الجغرافي

ان التنوع الجغرافي له انعكاسات على طبيعة التنوع الاجتماعي والديني والقيمي ، ذكرنا انفا بنشوء العراق الحديث عن طريق ضم ولايات بغداد والبصرة والموصل الى بعضها ، أذ يتألف الشعب العراقي من اقوام مختلفة :عربية ،كوردية ، فارسية ، تركية ، اذ يسكن العرب الالوية الجنوبية والغربية بين حدود العراق الغربية وبادية نجد في القسم الجنوبي منه ، وبين نهر دجلة وبادية الشام في القسم الشمالي منه، ويسكن الكرد في الالوية الشمالية الشرقية بين حدود العراق الشرقية وخط وهمي يمتد من زاخو ودهوك واربل وكركوك وكفري في المنطقة الجبلية ، اما الفرس فغالبهم يقيمون في كربلاء والنجف والكاظمية وقليل منهم يقيم في سامراء المجاورة الائمة الراقدين فيها والباقون في بغداد وسائر البلدان العراقية الرئيسية ، واما الترك فهم في الساحة الضيقة التي تفصل المنطقة الكردية من المنطقة العربية بوجه عام ، وتبدأ هذه المساحة من (تلعفر) و(أربل) و (التون كبري) و (كركوك) و (خانقين) وتنتهي بجوار (مندلي)(٥٨).

المبحث الثالث

مقترحات النظام الفيدرالي في العراق

على ضوء ما تقدم من معطيات في المباحث يمكن توزيع العراق الى اقاليم متقاربة جغرافيا واجتماعيا ، تستطيع ان تعتمد على ذاتها اقتصاديا، الأقاليم ضمانة لقوة الحكومة الاتحادية وللوحدة الوطنية ، ويُوجد في العالم العديد من التجارب الفيدرالية تمثل في مجموعها أكثر من (٤٠٪) من عدد سكان العالم، وتضم هذه الدولة عدداً من أكبر الدول الديمقراطية في العالم مساحة وسكاناً وأكثرها تعقيداً للتعددية والتنوع القومي والديني والاثني مثل: (الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند، البرازيل، ألمانيا، المكسيك) وغيرها (٥٩)، لقد أدى النظام الفيدرالي في هذه الدول إلى أن تصبح بعض هذه الأنظمة الفيدرالية من بين أكثر دول العالم ازدهاراً وثروة إذ تتوافر فيها الخدمات الحكومية على مستويات عالية، وتتمتع باستقرار سياسي واجتماعي نسبي هو الأعلى.

وفي حالة العراق، والاحوال التي مرَّ بها في عملية تكوين (الدولة) ومن تعدد وتنوع ، وتراكم الاستبداد السياسي، وضياع الثروات في ظل الأنظمة السياسية السابقة جراء القرارات السياسية الخاطئة التي اتخذتها ، وما ترتب عليها من هدر للطاقات البشرية والطبيعية؛ ولأجل التخلص من هذا الإرث الشمولي فعلى العراق ان يعمل لبناء حكومة ديمقراطية والعمل على تطبيق شكل من الفيدرالية تتلاءم مع احتياجاته واحواله ،بالمقابل ليس كل وصفة فيدرالية، في أي دولة فيدرالية، تصلح للدول الأُخرى، والعراق له احواله الخاصة، غير ان

الاطلاع ومعرفة التجارب الفيدرالية في العالم ودراستها بما يلائم ظروف العراق يساعد مستقبلاً على إنجاح الحكومة الفيدرالية؛ بناءا على نتائج تجارب الحكم السابق في العراق، يمكن القول ان الفيدرالية كان من المُفترض أن تُطّبق في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م، ربما لو حدث ذلك لكان من المُستبعد أن يصل العراق إلى ما وصل إليه من انحراف في النظام البرلماني وهيمنت المؤسسة العسكرية على النظام السياسي بصيغة الانقلابات العسكرية منذ احداث تموز ١٩٥٨مروراً بهيمنة السلطة الشمولية عام ١٩٦٨م حتى عام ٢٠٠٣ ،ولا ستطاع العراق أن يبني تجربة وتقاليد ديمقراطية/فيدرالية/ برلمانية بصورة يمكن لها ان تعزز ترسيخ الديمقراطية تحد من إشكالية التنوع والتعدد في سبيل الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وبشكل عام دولياً وقانونياً، عن الفيدرالية اذا ما اريد لها قوة الاستقرار والنجاح انها تقوم أساساً على مبدأ التوزيع الاداري للمحافظات المتجاورة على أساس اللامركزية، ويستند هذا التوزيع على مواقع ادارية وجغرافية متجانسة، وليس على أسس عرقية أو طائفية، أو دينية، وذلك لضمان حقوق جميع اطياف الشعب(٦٠).

لقد اتضح لنا ان بناء دولة فيدرالية ناجحة يتطلب توافر شروط، أو أسس محددة تقوم عليها، بعيداً عن القومية والطائفية المطلقة، التي تقود الى بناء كيان سياسي طائفي أو عنصري، وليس الى بناء كيان أساسه المواطن الصالح الذي يقود عجلة التنمية والتقدم بكل ابعادها، هذا ما يفترضه المنطق العلمي وعليه فمن المنطقي، في مثل هذه الحالة، التوجه نحو تقديم تصورات للشكل الذي من الممكن ان يبنى عليه النموذج الفيدرالي العراقي، وصولاً الى تقرير الصيغة التي نعتقد انها مناسبة، وتساهم في حل اشكالية السلطة وتمركزها في العراق بما تتضمنه من استئثار وامتيازات وبالتالي اخراج الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي من حالة الجمود والتشنج الراهن ،وذلك بتحويل المحافظات القائمة الى فيدراليات تتمتع باستقلالية داخلية واسعة، مع ارتباطها بالسلطة الاتحادية المسؤولة عن قضايا الدفاع، والسياسة الخارجية، المالية، والاقتصاد(٦١).

خصوصا وان النظام الفيدرالي قد أقرَّه قانون ادارة الدولة المؤقت في مادته الرابعة، التي تنص على ان "النظام في العراق هو نظام جمهوري دستوري، اتحادي (فيدرالي)، ديمقراطي تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية. ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية، والفصل بين السلطات، وليس على أساس الاصل أو العرق، أو الاثنية، أو القومية، أو المذهب(٦٢).

وان الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٥ في مادته الاولى ينص على: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي وهذا الدستور ضامن

لوحدة العراق)، كما ان المادة (١٣) ثانيا، تنص: (لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور ، ويعد باطلا كل نص يرد في دساتير الاقاليم او نص قانوني اخر يتعارض معه) (٦٣).

وهذا ما يأتي انسجاما مع المادة (١١٩) من نفس الدستور: يحق لكل محافظة، او اكثر، تكوين اقليم بناءً على طلب بالاستفتاء عليه بإحدى طريقتين (٦٤)

اولاً : طلب ثلث الاعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقاليم.

ثانياً : طلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين اقليم .

وقد أثارت فكرة تشكيل الفيدرالية الجغرافية من عدة اقاليم، مخاوف سببها احتمالات التداعيات الطائفية، وانعكاساتها على مجمل مستقبل العراق السياسي(٦٥) ، ومع إنَّ مثل هذا الموقف السلبي قد يكون نابعاً من حرص القائلين به، على مسألة ضمان واستمرار وحدة العراق، وعدم الانزلاق نحو تفتيته الى كيانات هزيلة، إلاَّ إنَّ المؤيدين للمشروع، والمروجين له، لم يقدموا الحجج التي يمتلكونها، لإسناد فكرتهم هذه. فالمشروع المقترح من شأنه أنْ يفوت الفرصة على الذين يخططون لتفكيك العراق الى دويلات ضعيفة، وامارات صغيرة ويرسمون صورة مستقبله ،على انه لا بد أنْ يتشكل من ثلاث دويلات يتقاسمها، الكرد والشيعة والسنة، كما انه سيشكل عقبة امام مثل هذه المخططات من منطلق إنَّ الاقاليم المقترحة لتشكيل الدولة العراقية لا تمتلك مقومات الدولة الحديثة ،لا يمكن ان يقود قيامها الى تشظي الدولة العراقية الى ثلاث دول تتوزع بين الشمال والوسط والجنوب ،فضلاً عن ان هذه الاقاليم تعكس تنوعاً واضحاً في تكوينها السكاني سواء على مستوى العرق، أم على مستوى الطائفة ، مما قد يدفع الى السطح فكرة المواطنة (Citizenship)، ويقويها ويجعلها الراجحة على ما عداها من الافكار الانفصالية الاخرى عند معالجة النزاعات المحتملة داخل كل اقليم، ومن ثم يشعر الجميع بانهم مواطنون ينتمون الى كيان يتسع للجميع، يعرف باسم العراق(٦٦).

وهناك من يضيف هاجساً آخرَ الى جانب الهاجس الطائفي– العرقي، الذي اشير اليه، وهو هاجس يتعلق بمدى القدرة المالية للأقاليم على خلق بيئة متوازنة في العراق(٦٧). ومثلما قدم المساندون لفكرة تشكيل العراق من اقاليم متعددة حججهم المقابلة للاعتراض الأول نجدهم مرة أخرى، يردون على الاعتراض الثاني، ولكن هذه المرة بالاستناد الى الدستور، أو الى واقع الاقاليم الاقتصادي والبشري والجغرافي.

أ. فالدستور العراقي، قد ضمن بأنْ يكون النفط ملكاً لجميع العراقيين، وليس لمحافظة بعينها، أو اقليماً بذاته. أي إنَّ نفط البصرة ليس ملكاً حصرياً لأهلها، وكذلك نفط كركوك. فالثروة النفطية، ستبقى ملكاً للعراقيين مع

ذهاب اموالها للميزانية المركزية، وعدم استطاعة منطقة معينة في الاستيلاء عليها، كون النفط، أو الغاز قد خرج من باطنها(٦٨)، كما ضمن الدستور، أيضاً، مبدأ توزيع عائدات الثروة النفطية على المحافظات بشكل نسبي، وطبقا لعدد السكان فيها(٦٩).

ب. رغم ان القدرات المادية للأقاليم متفاوتة لا يمكن ربطها بالنفط والغاز حصرا. فهناك محددات القدرة السكانية، والثروة الزراعية والمائية، ومساحة الاقليم الجغرافية، والاطلالة على المسطحات المائية (انهار)، ومجاورة الحدود الدولية، وفرص التمتع بنصيب من عائدات الجمارك. هذه الشروط، مجتمعة لا يمكن تجاوزها، أو التغاضي عنها عند تقرير صلاحية أي فكرة، أو مشروع من عدمه(٧٠).

من هذا المنطلق لكي نحد من الاشكالية الطائفية يمكن اعطاء تصور قيام التوزيع الاداري للمحافظات العراقية، بما لا يخل قدر الامكان بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية على شكل اقاليم ، يضم كل اقليم منها محافظة او اكثر، ومتجانسة، ومتشابهة من النواحي الادارية والجغرافية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، مع تعديل في حدود بعض المحافظات لغرض توحيدها. وتبعا لذلك يمكن ان يكون العراق الفيدرالي وفقا لما يأتي:

١- اقليم العاصمة بغداد: يضم العاصمة بغداد واقضيتها الستة والنواحي التابعة لها، والتي يمكن تعديل مستوياتها الادارية حسب متطلبات الحاجة ، على سبيل المثال جعل مدينة بغداد محافظة ،او ان يكون لها وضع خاص بوصفها عاصمة شانها شان عواصم العالم ،وان تكون الاقضية الستة او بعضها، محافظة او اكثر ضمن اقليم بغداد.

٢- اقليم البصرة: يمتاز هذا الاقليم بالانسجام الاجتماعي والموروث التاريخي، وهو محل اعتزاز البصرة، ويمتاز بعدد سكانه وامكانياته الاقتصادية بامتلاكه النفط الخام ، ويطل على شط العرب وفيه الميناء الوحيد في العراق ، وان اقليما بهذه المواصفات سيكون المدخل البحري الرئيس للعراق ، كذلك لها حدود دولية مع كل من السعودية والكويت جنوباً وايران شرقاً، ويمكن تعديل اطاره الاداري الداخلي على غرار المثال في بغداد.

٣- اقليم سومر: يضم ذي قار والمثنى وهي محافظتين متجاورتين ومتشابهة في اوضاعها السكانية والمناخية، والقيم الاجتماعية، وتتمتع بجملة امكانيات اقتصادية كالنفط، فضلاً عن احتوائها على مسطحات مائية (الاهوار) مما يجعلها تشكل منطقة سياحية ووجود بعض الصناعات الواعدة، ويضم اطياف الشعب العراقي المختلفة من سنة وشيعة، ومسيحيين، وصابئة.

تعد محافظة المثنى ثاني أكبر محافظة عراقية من حيث المساحة لكنها الأقل من حيث السكان، تمتد على مساحة ٥١٠٠٠ كم ٢، وعدد سكان المحافظة ٩١٩,١٠٠نسمه في عام ٢٠١٢ ، يحدها من الشمال محافظتي النجف والديوانية، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ، ومن الشرق محافظة ذي قار (٧١).

اما محافظة ذي قار تبلغ مساحتها٤,٩٨١ كم ٢ وعدد سكانها١,٨٣٦ ملايين في ٢٠١١، وتقع في جنوب شرق العراق على نهر الفرات وتعد محافظة ذي قار متضخمة سكانيا قياسا بمساحتها ،وتتميز بوفرة ثرواتها النفطية والاهوار والسياحة هذا يبرر ان الاقليم سيكون متكامل.

هذا يعني ان اندماج المحافظتين في اقليم يفضي عليها نوع من التكامل في الخصائص التي تميز كل منها.

٤- اقليم دجلة : يضم محافظتي ميسان وواسط المتجاورة والمتشابهة من حيث ، معالم الاثار التاريخية والعلاقات الاجتماعية، العائلية والتقارب المجتمعي والعشائري بين المحافظتين ونمط الانتاج الاقتصادي .

٥- اقليم الفرات الاوسط: يضم هذا الاقليم محافظات النجف وكربلاء وبابل والديوانية المتجاورة، ولما بين هذه المحافظات من ترابط وتشابه في النواحي الاجتماعية والسياحية والدينية، بوصفها مركزاً دينياً اسلامياً عالمياً، وتاريخياً مهماً وان اشتركت محافظات هذا الاقليم بتفرعات نهر الفرات الذي يمكن ان يكون محل اشكاليات مستقبلية بين هذه المحافظات وان دمجها في اقليم يمكن ان يحد من هذه الاشكاليات

٦- اقليم الانبار: يتميز بسعة المساحة حيث تبلغ (١٣٨٥٧٩) كيلومترا مربعا، وتشكل ٣٢٪ من مساحة العراق. ولها شريط حدوي ممتد مئات الكيلومترات مع ثلاث دول مجاورة هي سوريا والأردن والسعودية، تنقسم محافظة الأنبار إلى ثمان مناطق إدارية هي اقضية (القائم، عانة، راوه، حديثة، هيت ،الرمادي، الفلوجة، الرطبة). ومن حيث السكان ، يقدر عدد سكان المحافظة بحوالي المليون ونصف المليون نسمة، وتمتلك ثروات طبيعية من الفوسفات والكبريت والزجاج ، اضافة الى الانسجام بين مكونات الاقليم اجتماعيا، وان سعة المساحة يضعف النظام الاداري وتضعف الخدمات ، لذا يجب تقسيم اقليم الانبار الى ثلاثة محافظات هي: (الفرات الاعلى ويضم عانه وراوة والقائم وحديثة، ومحافظة الرمادي ، ومحافظة الفلوجة) مما يعطي صلاحيات ادارية واسعه للمحافظات ضمن الاقليم مع مراعاة حل اشكالية منطقة النخيب.

٧- اقليم نينوى: يضم محافظة نينوى بالأقضية والنواحي التابعة لها، ويمتاز هذا الاقليم بإمكاناته الاقتصادية والزراعية، والانسجام بين سكانها الذين يربطهم الموروث الحضاري وتقارب قيمي مشترك بين مكوناته من العرب والكرد والتركمان، بمختلف دياناتهم مسلمون مسيحيون، ويزديون، وغيرهم ممن عاشوا في هذه الارض منذ سنين طويلة. ونعتقد لو قدر ان تتوثق الرابطة بينهم في اقليم واحد بعيداً عن التوجهات السياسية المتطرفة ليكون اقليماً واحداً تتهيأ فيه فرص انتعاش الحياة الاقتصادية، والسياحية. فمحافظة نينوى تضم نسبة

كبيرة من الاقليات متوزعة في المركز والاقضية والنواحي التابعة لها. فعدد السكان الذي يناهز ثلاثة ملايين والنصف، فإلى جانب العرب والكرد السنة الذين يمثلون الأغلبية في المحافظة يعتبر العرب السنة غالبية السكان في مدينة الموصل وقضائي البعاج والحضر ، بينما يشكل المسيحيون غالبية السكان في منطقة سهل نينوى شرقي نهر دجلة وخاصة قضائي الحمدانية وتلكيف. كما يوجد اليزيديون في قضائي سنجار والشيخان. بينما ينتشر التركمان الشيعة في قضاء تلعفر اما أقلية الشبك الشيعة فينتشرون في قرى حول مدينة الموصل ويشكلون مع المسيحين غالبية سكان سهل نينوى(٧٢)، ويمكن توضيح الاقليات في كل قضاء كما يلي:

١. قضاء الموصل: المكون من مركز المدينة إلى جانب الاطراف منها ناحية بعشيقة، ناحية الشورة، ناحية حمام العليل، ناحية القيارة ، ناحية المحلبية، وهذا القضاء هو الخليط من جميع الاثنيات الموجودة في المحافظة والعراق. ويمكن تلخيص أن الاغلبية العربية السنية موجودة فقط في الجانب الايمن. في حين أن الجانب الايسر يضم أعداد هائلة من الكرد. إضافة إلى أن ناحية بعشيقة هي ناحية مكونة من الكرد، الايزيدية والشبك، إلى جانب المسيحيين.

٢. قضاء الشيخان: يضم ناحية زيلكان، ، ناحية التل ، ويضم هذا القضاء أكثر من ٩٥٪ من الايزيدية، إضافة إلى أعداد من الكرد المسلمين.

٣. قضاء تلكليف: ويضم ناحية وانه ، ويتمركز في هذا القضاء الكلد وأشوريين وبعض القرى اليزيدية.

٤. قضاء الحمدانية: يضم ناحية نمرود ، وناحية برطلة ، يقع جنوب شرق مدينة الموصل وتسكنه غالبية سريانية بالإضافة إلى قرى عديدة يسكنها الشبك واليزيديين.

٥. قضاء سنجار: يضم ناحية الشمال ، وناحية القيروان، وسكانه من الايزيدية إلى جانب الكرد المسلمين والعرب والمسيحيين.

٦. قضاء البعاج: يتبع قضاء البعاج كثير من النواحي والقرى ومن ابرزها ناحية العدنانية والقحطانية، ويضم العرب السنة بشكل شبه كامل مع قلة من القرى الايزيدية، التي الحقت قبل ٢٠٠٣.

٧. قضاء الحضر: يضم ناحية التل، وسكانه من العرب السنة.

٨. قضاء مخمور: يضم ناحية الكوير، وناحية كدناوة، وناحية ملا قرة ، وناحية قراج وسكانه من الاغلبية الكردية، تم استقطاع قضاء مخمور من محافظة أربيل بأمر من الحكومة العراقية عام ١٩٩٦ والحقت بمحافظة نينوى، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م سيطرت قوات البيشمركة الكردية على القضاء (٧٣).

٩. قضاء تلعفر: يضم ناحية زمار ، وناحية ربيعة، ناحية العياضية أغلبية سكانه من التركمان، ويضم هذا القضاء ناحية ربيعة ذات الاغلبية العربية السنية، وناحية زمار ذات الاغلبية الكردية

١٠. قضاء عقرة: احد الأقضية التابعة لمحافظة دهوك. وكانت عقرة قبل سنة ١٩٩١ تابعة إدارياً لمحافظة نينوى ولكن بعد وقوع انتفاضة ١٩٩١ أصبحت عقرة ضمن المناطق التابعة لإقليم كردستان وبموجبها أصبحت منفصلة إدارياً عن محافظة نينوى(٧٤).

١١. قضاء القوش: وكان سابقا ناحية، تحولت إلى قضاء عام ٢٠٠٣ ، وهي تضم الايزيدية والكلد اشوريين. وعليه يمكن تقديم اكثر من مقترح بشان هذا الاقليم :

اولاً: جعل محافظة اقليما بحدودها الادارية الحالية بحيث يظم خمس محافظات وهي على النحو الاتي:

ا- سهل نينوى: اي المنطقة الواقعة شمال وغرب مدينة الموصل. وتتألف من ثلاث أقضية هي الحمدانية والشيخان وتلكيف. ويعتبر السهل الموطن التاريخي لمسيحيي العراق وما يزال بها تواجد مسيحي مكثف إلى جانب تواجد اليزيديين والتركمان والشبك والعرب(٧٥).

ب- سنجار: يقطنها الإيزيديون أو اليزيديون (بالكردية: Êzidî أو ئێزیدی) هي مجموعة دينية تتمركز في العراق وسوريّة. يعيش أغلبهم قرب الموصل ومنطقة جبال سنجار في العراق (٧٦).

ومعظم الثلث المتبقي يعيش في قضاء شيخان التي تشكل مقر الطائفة ومركزها الروحي ، وينتشر عدد صغير منهم في مناطق أخرى متنازع عليها، بما في ذلك بعشيقة وهم اقرب ثقافيا الى الكرد وان بعض البحوث الدراسات تربطهم بالقومية الكردية (٧٧).

ج- الجانب الايسر : معظم سكانهم من العرب والكرد السنة الذي يمكن ان يشكل محافظة ضمن اقليم نينوى .

د- الجانب الايمن : يقطنها الاغلبية العربية السنية الذي يمكن ان يشكل محافظة رابعة .

ه- تلعفر : يقطنها التركمان وهم ثالث الجماعات العرقية الرئيسة في العراق بعد العرب والكرد، وغالبيتهم العظمى من المسلمين السنة والشيعة، فيما يدين قسم آخر منهم بالديانة المسيحية (الكاثوليك) الحاق كل من مخمور وعقره بإقليم كردستان .

ثانيا: الاستفتاء على مستوى القضاء او الناحية احيانا في المناطق المتنازعة عليها على الانضمام لإقليم كردستان او البقاء ضمن اقليم نينوى.

٨- اقليم كركوك: تقع كـركـوك التي تبلغ مساحتها الإجمالية ٩٤٢٦ كم٢ شمال شرق بغداد .

وفي هذا السياق يمكن تقديم اكثر من مقترح في تشكيل هذا الاقليم :

أ–المقترح الاول: ان تكون كركوك اقليم بحدودها الحالية بعد ضم طوزخورماتو الى المحافظة ويظم ثلاثة محافظات وهي:

- طوزخورماتو.
- كركوك.
- الحويجة.

وسيكون هذا الاقليم نموذجاً للوحدة الوطنية العراقية، التي تجمع اطياف الشعب العراقي المختلفة الذي يحتاج الى الالاف من الايدي العاملة العراقية، بعد تطوير الصناعة النفطية فيه، وجعل مدينة كركوك، مدينة صناعية في العراق، تضم جميع اطياف الشعب العراقي.

ب– المقترح الثاني: الحاق مدينة كركوك بكردستان ، والحويجة بصلاح الدين ، وتخيير سكان قضاء طوزخورماتو بين كردستان وصلاح الدين.

٩– اقليم ديالى : تمتاز محافظة ديالى بأهمية اقتصادية واستراتيجية منها وجود حقول النفط فيها ، وتعد خط تجاري مهم ،هذا بالإضافة الى غناها بمصادر المياه بوجود نهر الوند ونهر ديالى (سيروان) وبحيرة حمرين، كما تمتاز وحداتها الإدارية بوجود تنوع اثني فيها حيث يقطنها خليط من العرب السنة والعرب الشيعة والكرد السنة والكرد الشيعة ،وكذلك التركمان السنة والتركمان الشيعة، وتتمثل القومية الكردية في المناطق الشمالية من المحافظة مثل قضاء مندلي وقضاء خانقين، وكذلك تمتاز محافظة ديالى بوجود مناطق ووحدات أداريه محددة منها ضمن المناطق المتنازع عليها(سعدية، جلولاء، خانقين، مندلي، بلدروز، بدرة، جباره ، قرة تبه)(٧٨).

ان مقترحات الاستفتاء حول هذا الاقليم يمكن ان تكون كالاتي :

- المقترح الاول: على مستوى المحافظة بحدودها الادارية الحالية ان تكون ديالى اقليم قائم بذاته.
- المقترح الثاني: على مستوى القضاء يستفتى سكان الوحدات الادارية المتنازع عليها في البقاء مع اقليم ديالى او الانضمام الى كوردستان .

١٠– اقليم صلاح الدين: مركزها مدينة تكريت وسط العراق، تبعد عن بغداد ١٧٥كم شمالا ويتبعها من الاقضية تكريت وسامراء ،وبلد، وطوزخورماتو، وفارس، والشرقاط، وبيجي، والدور اما النواحي فيتبعها كل من الضلوعية، والاسحاقي، ويثرب، وامرلي وسليمان بك وغيرها (٧٩).

مقترحات الاستفتاء حول اقليم صلاح الدين تكون كالاتي :

اولاً : ان تكون المحافظة اقليم بحدودها الحالية مع مراعاة نتائج الاستفتاء في طوزخورماتو واستحداث محافظة سامراء ضمن اقليم صلاح الدين .

ثانيا: ان تشكل ديالى وصلاح الدين اقليما مع مراعاة نتائج استفتاء المناطق المتنازع عليها ، واستفتاء قضاء سامراء على بقاء ضمن اقليم او تبعيتها الى بغداد.

اقليم كوردستان: يضم هذا الاقليم محافظات السليمانية واربيل ودهوك، المتجاورة وحلبجة التي استحدثت مؤخرا ، والمتشابهة في نواح عدة، كالطبيعة الجبلية، والتجانس السكاني القومي، وهو الاقليم الذي شكل التجربة الاولى للنظام الفيدرالي في العراق، والثانية بعد الامارات العربية المتحدة في المنطقة.

الخاتمة

ان بناء نظام فدرالي قابل للحياة والتطور في العراق ليس بالأمر المستحيل، ولكن في ذات الوقت ليس بالأمر السهل، فالفدرالية هي تقاسم السلطات ووحدة التراب العراقي، ولكن هذا التقاسم يجب ان لا يقوم على اساس المحاصصة القومية او الطائفية المطلقة ،لا نها لا تخدم الوحدة الوطنية اذ ان المحاصصة تخالف الديمقراطية وعند غياب الديمقراطية تفقد الفدرالية شرط النجاح.

وعلى هذا الأساس ان نجاح الصيغة المقترحة انفاً يعتمد على توفر عدد اشتراطات منها:

- اجراء إحصاء سكاني نزيه خاضع للأشراف الدولي .
- الاستفتاءات المقترح اجراها يجب ان تكون خاضعة للأشراف دوالي ضمن قناعة النخب الوطنية ولا تشوبها إشكالات من شانها ان تكون بابا لطعن فيها.
- ضرورة اتفاق النخب السياسية اتفاقا حقيقياً وموثقاً على اليات استغلال وتقاسم عائدات الثروة النفطية والغازية وبقية الواردات الاتحادية .
- كذلك هو الحال بالنسبة للموارد المائية وكذا الحال .
- فيما يتعلق بإدارة وتوزيع العائدات الجمركية وتوحيد السياسات في هذا المجال .
- فضلا عن الاتفاق الوضح بشان السياسية الدفاعية واليات التسليح، وغير ذلك من النقاط الخلافية ذات البعد الاستراتيجي .

الاستنتاجات :

من خلال مناقشة المطالبة بإنظام فيدرالي ومميزاته وامكانيات تطبيقه في العراق تبين ما يأتي:

١- ان لتطبيق النظام الفيدرالي مميزات كثيرة جدا يمكن ان تحققها الدولة العراقية ابرزها تعميق التجربة الديمقراطية وتوزيع السلطات والمشاركة الادارية الواسعة في ادارة الدولة وتعزيز قوة الدولة ومكانتها الدولية.

٢- وتبين من خلال البحث ان هناك صعوبات كبيرة تعوق وتعرقل تطبيق النظام الفيدرالي في العراق في الوقت الحالي، بعضها موضوعية وهي بحاجة الى مزيد من الحوار والعمل السياسي والاعلامي والثقافي ، وبعضها غير موضوعية عبارة عن هواجس ومخاوف غير مبررة يريد البعض تضخيمها.

٣- الفيدرالية في العراق اصبحت حقيقة دستورية آمن بها معظم العراقيين ،ولكن يختلفون في تفاصيل تطبيقها (من حيث التوقيت والصلاحيات والاختصاصات وتوزيعها بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم وحجوم الاقاليم واسس تشكيلها).

٤- طرح الاسس التي تقوم عليها الفدرالية التي تناسب وضع العراق ونشر ثقافة هذا النظام لتمكين المواطن غير السياسي، من تفهم ماهية هذا النظام وإيجابيات، سلبياته ان وجدت .

وبناءا على ما تقدم يمكن القول ان المجتمع العراقي بحاجة الى رفع مستوى وعيه السياسي والثقافي والديمقراطي، مع ضرورة رفع مستوياته المعيشية ،وذلك بغية توفير اسس ومقومات الديمقراطية التي ستسهم مع مرور الوقت بدورها في نجاح تطبيق الفدرالية في هذا البلد .

هوامش البحث

(١) ريدر فسر ، البصرة وحلم الجمهورية الخليجية ، ترجمة : سعيد الغانمي ، منشورات الجمل ، طـ١، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨٣.

(٢) من ابرز الشخصيات دعاة الحركة الانفصالية هم :(احمد الصانع وعبد اللطيف المنديل اصولهم نجدية، انظم اليهم الأغا جعفر بن عبد النبي وهو من عائلة شيعية اصله من فارس ، ويعقوب نوح وهو من عائلة تجار يهودية ، ويوسف عبد الاحد وهو كاثوليكي سرياني من الموصل جاء الى البصرة ككاتب وانخرط في التجارة ، و عبد الكريم السعدون وهو من العائلة السنية الحاكمة في حلف المنتفك العشائري الكبير ، اضافة الى السيد عبد علي بن فاخر تاجر من سكان البصرة ايضا عربيا شيعيا من ارياف القرنة ، للمزيد انظر : ريدر فسر ، المصدر نفسه، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١، طـ١ ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ١٠٠ -١٠٥.

(٤) ريدر فسر ، المصدر السابق ، ص ١٨٧.

(٥) حنا بطاطو ،العراق : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة : عفيف الرزاز، ط ١، ٢٠٠٥ ، ص ١٨٧.

(٦) عبد الرزاق الحسني ، ج١ ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٣.

(٧) ريدر فسر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٦.

(٨) المصدر نفسه ، ص ٤٣٠.

(٩) المصدر نفسه ، ص ١٨٥.

(١٠) ريدر فسر ، المصدر السابق ، ص ١١٨.

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٣٠–٢٣٧.

(١٢) للمزيد : ريدر فسر ، المصدر نفسه، ص ٣٦٣ – ٣٧٠.

(١٣) ريدر فسر ، المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(١٤) عبد العظيم جبر حافظ، الفيدرالية في العراق المعوقات ..المكنات ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ،٢٠٠١٤ ، ص ٤٢.

(١٥) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(١٦) علي جاسم عبد علي الشمري، خصائص الفيدرالية وتطبيقاتها – نماذج مختارة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص ١٦١.

(١٧) سعد اسكندر ، كردستان العراق – الجذور التاريخية لمشروع الفيدرالية ، ط١ ، ترجمة : فاضل جكتر ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد – اربيل – بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٥ –٦.

(١٨) محمد عمر مولود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٤.

(١٩) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ٢٨١.

(٢٠) عبد الرزاق الحسني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٩.

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٢٨٠.

(٢٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج٣، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٦٧.

(٢٣) محمد عمر مولود، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٤.

(٢٤) عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠ –١٢٢.

(٢٥) محمد عمر مولود، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٤.

(٢٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ص ١٣١– ١٣٢.

(٢٧) محمد عمر مولود، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٥ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ٣٩٣.

(٢٩) محمد عمر مولود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩٨.

(٣٠) وهي الحزب الوطني والحزب الشيوعي العراقي ، وحزب البعث الاشتراكي ، والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاستقلال .

(٣١) صلاح ابراهيم هورامي ، الشخصية القومية الكردية (دراسة في القيم السياسية) ، سلسلة التوعية (٦٢) ، اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية ، ٢٠١٣، ص ٦٠.

(٣٢) صلاح ابراهيم هورامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢.

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٦٤.

(٣٤) محمد عمر مولود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠٤.

(٣٥) صلاح ابراهيم هورامي ، المصدر السابق ، ص ٦٥.

(٣٦) سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨ –١٩٧٠ ، دار اللام ، لندن، ١٩٩٠، ص١٩٥.

(٣٧) سعد ناجي جواد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٦.

(٣٨) محمد عمر مولود، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٧.

(٣٩) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(٤٠) نقلا عن : عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٤٢) الفيدرالية والحزبية والخلافات الإقليمية على الموقع الالكتروني :

(٤٣) Basra, the Failed Gulf State, Part II: Wail Abd al-Latif Concedes Defeat" Historiae.org ١٧ January ٢٠٠٩.

(٤٤)Nujayfi Uses the F Word Again" Gulf Analysis ١٥ October ٢٠١١ .

(٤٥) متى تتشكل فدرالية أخرى في العراق؟ على الموقع :
http://www.sotakhr.com/٢٠٠٦/index.php?id=٢٠٢٨٥

(٤٦) رونالد ل واتس ،الانظمة الفيدرالية ، ترجمة : غالي برهومة ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، كندا ، ٢٠٠٦، ص ٣٢.

(٤٧) تشارلز تيب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠١.

(٤٨) ميثم الجنابي، العراق والمستقبل (زمن الانحطاط وتاريخ البدائل) ، دار ميزوبوتوميا ، ط١، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٤٦.

(٤٩) محمد عمر مولود ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩٨.

(٥٠) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ،ط٧ ، دار الرافدين ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨ ، ص ١٠–١٦.

(٥١) حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق ، ط١ ، روح الامين، بلا مكان النشر ، ٢٠٠٦، ص ٣٤.

(٥٢) نقلا عن : عبد العظيم جبر حافظ ، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٠٧.

(٥٣) هكار فندي، الفيدرالية في العراق: بين الدوافع والمعطيات ، نشرت في مجلة (افاق سبيريز) العدد (٣) نيسان ،٢٠٠٨، ص ١٤.

(٥٤) د. عاطف لافي مرزوك : إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق ٠مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي)، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب/ ١٦، ط١، بغداد، ٢٠٠٧، ص٥٧-٥٨.

(٥٥) د. عاطف لافي مرزوك : فيدرالية الوسط والجنوب (تصورات الميزانية الإقليم)، مجلة المتلقى، العدد ٤، بغداد، ٢٠٠٦، ص٦٧.

(٥٦) حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر (جدلية الاندماج والتنوع)، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٧٨، بيروت، آب٢٠١٠، ص٤٠ .

(٥٧) د.خالد عليوي العرداوي ،الفدرالية التوافقية العراق، مركز .الفرات العدد السابع كلية القانون والسياسة جامعة طلاح الدين ٢٠١٠ بحث منشور على الموقع الإلكتروني

http://fcdrs.com/mag/issue-٧-٣html

(٥٨) عبدالرزاق الحسني ،العراق قديما وحديثا ، ط٣ ، مطبعة العرفان ، صيدا ،١٩٥٨، ص ٨.

(٥٩) د.كاظم نزار الركابي، الفيدرالية... مشروع للتقسيم ام للوحدة، شبكة عراق المستقبل: www.iraqfutur.net

(٦٠) عبدالصاحب ظاهر الشمري، افاق ستراتيجية –مشروع الاقاليم العراقية، ينظر شبكة الانترنيت على الموقع: www.aliraqnews.com

(٦١) فؤاد قاسم عبد الامير، مقالات سياسية واقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال، بغداد، مؤسسة الغد، ٢٠٠٥، ص١٣٦.

(٦٢) ينظر: قانون ادارة الدولة المؤقت لعام٢٠٠٤، المادة (٤).

(٦٣) الدستور العراقي الدائم ، المبادئ الاساسية ، ص٢.

(٦٤) المصدر نفسه ، ص ٦.

(٦٥) نزار كريم، المشروعات الفيدرالية في العراق– نظام يجمع بين الاقاليم أو المقاطعات أو الامارات. ينظر شبكة الانترنيت على الموقع:

http://www.alwasatnews.com/١٠٣٢/news/read/٤٧٧٢٣٢/١.htm/

(٦٦) جرجيس كوليزادة، مزايا دولة الاقاليم العراقية. ينظر شبكة الانترنيت على الموقع:

http://www.iraqfuture.net/fedral/٢٣.htm.

(٦٧) عبد الجليل زيد المرهون، فيدرالية العراق... تعزز الاستقرار ام تقوضه. ينظر شبكة الانترنيت على الموقع:

http://www.arabtimes.com

(٦٨) المصدر السابق، ص٤.

(٦٩) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٧٠) جوزيف شلال، الفيدرالية ونظام الحكم في العراق. ينظر شبكة الانترنيت على الموقع:

http://www.arabtimes.com

(٧١) ويكيبيديا الموسوعة الحرة : https://ar.wikipedia.org/wiki٥٧

(٧٢) ميرزا حسن، لا للفيدرالية الغربية قبل حل مشكلة الاقليات في الموصل، الحوار المتمدن، العدد ١١٥٢،٣٠\٣\٢٠٠٥.الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٣٤٤٩٦

(٧٣) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الموقع الالكتروني : https://ar.wikipedia.org/wiki

(٧٤) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مصدر سبق ذكره.

(٧٥) ميرزا حسن، لا للفيدرالية الغربية قبل حل مشكلة الاقليات في الموصل، الحوار المتمدن.

(٧٦) عدنان حسين أحمد،المناطق المتنازع عليها في العراق وإطلالة الأكراد على الخليج، صحيفة العرب ، الموقع الالكتروني : http://www.alarab.co.uk/m/?id=٢٧٦١٠

(٧٧) الجبهة الجديدة في العراق: الصراع على نينوى، تقرير الشرق الأوسط رقم ٩، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ .

(٧٨) روزهات ويسي خالد ، مشكلة المناطق المتنازع عليها في العراق اقليم كوردستان نموذج، مركز الابحاث العلمية والدراسات الكوردية، جامعة دهوك ،٢٠١٢ ،ص٢٥٤.

(٧٩) علي عجيل منهل، الاقاليم الفيدرالية– اقليم غرب العراق الفدرالي– المفترض–نموذجا، مصدر سبق ذكره.